

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) أ. د خليل عبد القادر أ. رقاب طارق جامعة المدية

ملخص

يدرس هذا البحث تأثير سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2015، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر، باستعمال علاقات التكامل المشترك في المدى القصير والطويل خلال هذه الفترة وذلك باستخدام المنهج التحليلي القياسي، ومن خلال ثلاث محاور توصلنا في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر لكنها ظرفية، مما يتطلب القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى في خلق مناصب الشغل عدا السياسة المالية وتفعيل آليات الاستثمار المحلي والأجنبي مع المستجدات الجديدة للاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق العام، البطالة، التكامل المشترك، العلاقة السببية.

Abstract:

This research examines the impact of the public expending policy on unemployment in Algeria during the period 1990-2015, which has been based on the analysis of the series time for study variables and provide the appropriate econometric modelling of the economic relationship between public spending and unemployment rate in Algeria, Through the use of the econometric analytical approach, and through three axes, the short-and long-term co-integration relationships during this period in this research, we have achieved several outcomes, the most important of which is a causal relationship between public spending and unemployment, as well as a cointegration relation between public spending and unemployment rate in Algeria but is circumstantial, which requires the activation of other economic policies in the creation of jobs other than fiscal policy and the activation of domestic and foreign investment mechanisms with new developments in the world economy.

Keywords: fiscal policy, public spending, unemployment, cointegration, causalite relationship.

مقدمة

تعد البطالة أحد المشكلات المستعصية التي تعاني منها الحكومات بخلاف مستوياتها، فالآثار التي تُخلفها هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني، فرض على الحكومات بذل كل الجهود من أجل التقليل منها، حيث تعمل في هذا الإطار على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لعلاجها عن طريق مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة السياسات ذات البعد الكلي، ومن ضمن هذه الإجراءات التي غالبا ما تلجأ إليها الحكومات استخدام أدوات السياسة المالية خصوصا التوسع في أداة الإنفاق العام. وعلى هذا الأساس فإن الجزائر كغيرها من الدول قامت منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1990 بتطبيق مجموعة من البرامج التنموية كان مصدرها الرئيسي التوسع في الإنفاق العام. ونقسّم بحثنا إلى (03) محاور، يتعلق الأول بالإطار العام للدراسة، ويتناول الثاني الإطار النظري للدراسة، بتقديم مدخل نظري وتحليلي للسياسة المالية والبطالة في الجزائر، ونهني بحثنا بإجراء دراسة تطبيقية بدراسة أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

المحور الأول : الإطار العام للدراسة

نستعرض في هذا المحور إشكالية البحث وفرضياته، بالإضافة لأهميته وأهدافه والمنهج المتبع في ذلك، ونصل إلى استعراض أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ؟
ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:
 - ما هو واقع السياسة المالية في الجزائر؟
 - ما واقع البطالة في الجزائر؟
 - ما دور الانفاق العام في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر؟
- 2- فرضيات الدراسة: نتناول ثلاث فرضيات أساسية كما يلي:
 - الفرضية 01: تتميز سلسلي الإنفاق العام والبطالة بالاستقرار في المستوى الأصلي ؛
 - الفرضية 02: وجود علاقة سببية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر؛
 - الفرضية 03: وجود علاقة تكامل متزامن بين الانفاق العام و معدل البطالة في الجزائر.
- 3- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث باستنتاج نموذج قياسي يُستخدم لتحديد العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر، وذلك باستخدام منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام علاقات التكامل المتزامن وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيري الانفاق العام ومعدل البطالة ومن ثم إيجاد معلمات نموذج شعاع تصحيح الخطأ.
- 4- أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:
 - التعرف على المفاهيم الأساسية حول السياسة المالية وتطورها في الجزائر؛
 - التعرف على المفاهيم المتعلقة بالبطالة وتطورها في الجزائر؛
 - الكشف القياسي لتأثير سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر؛
 - الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه التأثير، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في التنمية لإيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة في الجزائر.
- 5- منهجية البحث: استخدام المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث من خلال الاطلاع على عديد المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت استخدام نماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية، ومن ثم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام و معدل البطالة، و تم التحليل عليها باستخدام برنامج Eviews8.
- 6- الدراسات السابقة: نقدم الدراسات التالية.
 - أ دراسة (محمد مازن محمد الأسطل، 2014)، بعنوان: العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، وهي مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين؛
 - تطرق هذه الدراسة إلى إشكالية البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996 الى 2012، وتناولت تأثير كل من النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم على البطالة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو

أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة، وكذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم مع معدل البطالة في فلسطين.

1 دراسة (ضيف أحمد، 2005)، بعنوان: انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر من 1994 الى 2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف

حيث تناول الباحث في دراسته التحليلية معالجة الإشكالية التالية : ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو وسوق الشغل في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة؟ واستعرضت الدراسة العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق العام بكل من النمو الاقتصادي وسوق العمل. وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم توفر الشروط الملائمة لأن تكون سياسة الإنفاق العام فعالة في الرفع من مستوى التشغيل، مما جعل هذه السياسة تؤثر على سوق الشغل ظرفيا نتيجة تأثيرها الضعيف على نمو الإنتاج غير المتوافق مع نمو العمالة.

1 دراسة (حليط الطاهر، 2016) بعنوان: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980 - 2014) ، مقالة منشورة بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر؛

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المحددات الرئيسية للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014) ، وخلصت الدراسة على أن المحدد الأساسي للبطالة يتمثل في معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول، كما خلصت الدراسة إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، و أن سياسة الإنفاق العام كانت أكثر تأثيرا على معدل البطالة من السياسة النقدية.

Shadi Irshaid AL- Saraireh, The Relationship between Unemployment Rate in Jordan with Rates of Foreign Labor Force, Government Expenditure, and Economic Growth, International Journal of Business and Social Science, vol 05, march, 2014.

تناولت هذه الدراسة استكشاف اتجاه العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن ويخص الأمر بالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي الذي يقاس بالنتائج المحلي الحقيقي من جهة والعلاقة بين البطالة والاتفاق العام من جهة أخرى، وخلصت الدراسة على أن الإنفاق الحكومي لم يؤد دورا إيجابيا هاما في النمو الاقتصادي، كما أنه لم يساهم في خلق العمالة حيث أثبتت وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والبطالة في الأردن.

من خلال استعراض أهم الدراسات التي استطعنا الاطلاع عليها في هذا المجال، لاحظنا أنها تشترك جميعا في دراسة التأثير على البطالة من خلال متغير تفسيري واحد أو أكثر، حيث بحثت هذه الدراسات عن قياس تأثير الإنفاق العام على البطالة باستخدام الاقتصاد القياسي، وتشترك مع معظم هذه الدراسات في تحليلنا للمتغيرات التي تحدث في البطالة بتطبيق أداة الإنفاق العام، ونستخدم في ذلك أدوات الاقتصاد القياسي التي استندت إليه هذه الدراسات السابقة عدا الدراسة الثانية واكتفت بالدراسة التحليلية.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

نقدم في هذا المحور مدخلا نظريا وتحليليا للسياسة المالية والبطالة في الجزائر، من خلال التعرض لماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر،

1- ماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

1-1 مفهوم السياسة المالية: كانت السياسة المالية تُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، وتُعزّز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور Alain HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثمّ ركّز الاقتصاديون حل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنهما، ونظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ القرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب¹، وعلى هذا الأساس فإن التعاريف الخاصة بالسياسة المالية غير محددة نظراً للكثير من الاعتبارات التي تتعلق بالوظائف والأهداف المراد تحقيقها.

واشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة²، كما تُعرّف على أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني و المجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة³.

1-2 أهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية الى تحقيق جملة من الأهداف رغم اختلافها من دولة الى أخرى، وتتمحور هذه الأهداف في النقاط التالية⁴:

- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
 - تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية؛
 - التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية؛
 - استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم؛
 - التنوع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد.
- وعلى هذا الأساس فإن السياسة المالية تشترك مع السياسة النقدية في كثير من الأهداف من خلال ضبط مستوى الاستخدام وتدعيم الطلب الكلي حسب الوضعية الاقتصادية السائدة.

1-3 أدوات السياسة المالية: تتجسّد أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات هامة ورئيسة تستطيع الدولة من خلالها توجيه الاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والإيرادات العامة وأخيراً الموازنة العامة ويمكن تعريف هذه الأدوات كما يلي:

- النفقات العامة: تُعرّف بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يُمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁵، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأنه مبلغ نقدي يُنفق لهدف تحقيق منفعة عامة، ويتم إنفاقه من طرف شخص عام؛

- الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية، والتي تُردّ إلى الخزينة العامة بصورتها النهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام⁶.

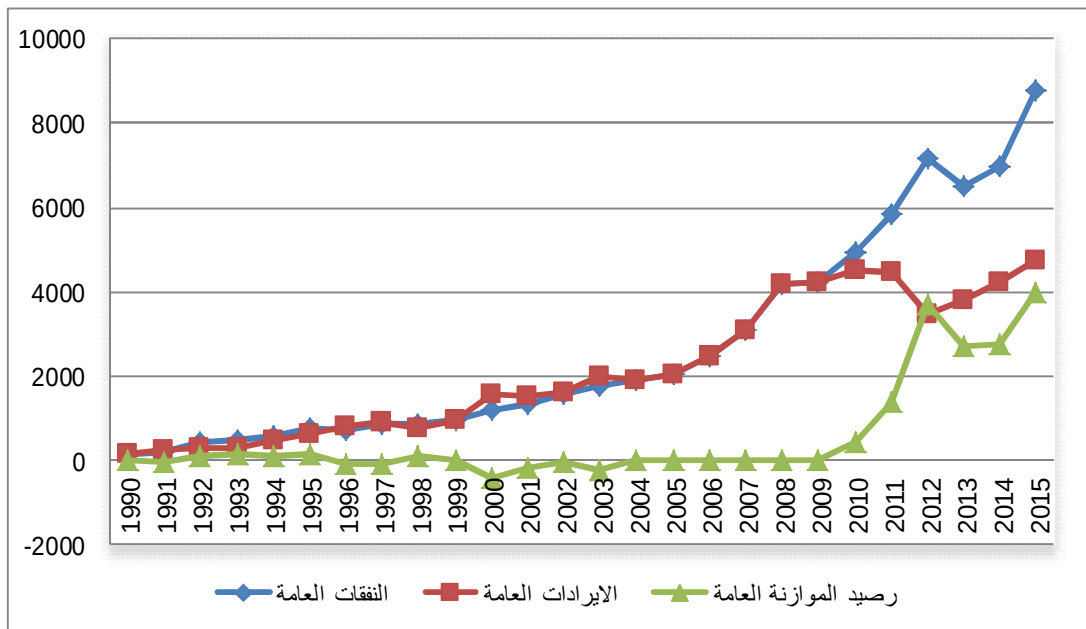
أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الموازنة العامة: تعتبر الميزانية العامة للدولة من وثيقة هامة مُصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة⁷، بمعنى أنها وثيقة تقديرية لنفقات وإيرادات السنة المقبلة مُقدّمة من السلطة التشريعية.

1-4 تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر: شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة تحولات مع بداية تسعينيات القرن 20 خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، والتي تزامنت مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق لأدوات السياسة المالية المستعملة في الجزائر في الفترة الزمنية من (1990-2015)، بذكر الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة، ويُمكن توضيح تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

شكل رقم (01): تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة : مليار دينار جزائري



المصدر : تمّ إعداده اعتمادا على تقارير وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل (01)، نلاحظ تطورات كل من النفقات والإيرادات والموازنة العامة خلال فترة 1990 إلى 2015، ومن خلال المخطط يمكن تقسيم هذه المؤشرات كما يلي :

تطور الإيرادات العامة في الجزائر: يلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997، حيث نجد أن الإيرادات الكلية في سنة 1990 بلغت حوالي 152.5 مليار دينار جزائري، لتستمر في الارتفاع لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 1999 حيث وصلت إلى 950.496 مليار دينار جزائري، ويُبرّر مصدر هذا الارتفاع إلى الجباية البترولية حيث تشكل 50 بالمائة من مصدر هذه الإيرادات، أما في الفترة (2000-2015)، فيلاحظ ارتفاع مستمر في الإيرادات العامة بنسبة قدرها 398.7%، مع انخفاض سنة 2010 والذي كان سببه انخفاض أسعار النفط في العالم، في حين شهدت الفترة من 2011 إلى 2015 استقرارا في الإيرادات مع انخفاض نسبي سنة 2012. ويعود ارتفاع الإيرادات العامة لمساهمة الجباية البترولية خاصة في سنوات الأخيرة من 2010-2015. ورغم أهمية الجباية البترولية في

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تمويل خزينة الدولة، فإنها تبقى موردا غير مستقر مقارنة بالجباية العادية، ولذا تحاول الدولة من خلال الزيادة في المشاريع الاستثمارية والضرائب لتخفيض من الضغط الذي تولّده الجباية البترولية على رصيد الميزانية.

ومن جهة أخرى يعود ارتفاع الإيرادات أيضا إلى التطور الملحوظ في الجباية العادية، حيث انتقلت مثلا من 470.7 مليار دينار سنة 2000 إلى 3050.88 مليار دينار سنة 2014، وكانت في ارتفاع مستمر طيلة الفترة المذكورة ولم تشهد أي تدبذبات، ويرجع هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية لعدة أسباب نذكر منها تطبيق تقنية الانقطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة التهرب والغش الضريبي، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل تشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

تطور النفقات العامة في الجزائر: من خلال الشكل يتضح أن النفقات العامة مرت بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى وامتدت من 1990 إلى 1999، وشهدت هذه المرحلة عدة تحولات على المستوى الاقتصادي على غرار الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، كما شهدت توسعا متباطئا في نمو الإنفاق العام نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة والتزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها مع المؤسسات المالية الدائنة من جهة أخرى، حيث كان حجم الإنفاق متواضعا في سنة 1990 إذ بلغ 136.5 مليار دج ثم ارتفع إلى 420.13 مليار دج، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات نهاية سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج أي أن نسبة الزيادة بلغت 80.8%، وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية 1999 حوالي 961.682 مليار دج أي بزيادة 26.6%، أما في المرحلة الثانية والتي تمتد من 2000 إلى 2015 فقد شهدت توسعا غير مسبوق في الإنفاق العام، حيث انتقل من 1321 مليار دينار سنة 2000 إلى 7746 مليار دينار سنة 2015 أي بزيادة بست مرات، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المحسوس لأسعار النفط وتنفيذا لبرامج تنموية كبيرة ابتداءً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج سياسة دعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر: شهد رصيد الميزانية - رغم الارتفاع المستمر في كل من الإيرادات والنفقات - فائضا في سنة 1990 بـ 16 مليار دج و 1991 بـ 36.8 مليار دج، وفي السنوات التي شهدت ارتفاع وانخفاض في عجز الميزانية، وهذا راجع لضغط خدمة الدين من القروض العامة وانخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار. أما فيما يخص سنة 1998 شهدت عجزاً، وذلك راجع إلى انخفاض مداخل الجباية البترولية لانخفاض في أسعار النفط، وسرعان ما تحسن العجز حيث تراجع سنتي 1999 و 2000، ولهذا نلاحظ أن الموازنة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في أغلب السنوات تسجل عجزا باستثناء سنة 2000، وأن الفائض في الموازنة العامة في الجزائر يكون مرهونا بدرجة كبيرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث نلاحظ عجزاً يقدر بـ 49 مليار دج سنة 2001 واستمر هذا العجز حتى سنة 2011 بـ 5074.16 مليار دج كأقصى حد، وانخفض العجز تدريجيا كما هو موضح، ويؤبرر هذا العجز الكبير إلى تزايد حجم النفقات العامة من خلال المخططات التنموية المنتهجة من طرف الحكومة وعدم ترشيد النفقات والاعتماد فقط بشكل كبير على مداخل الجباية البترولية.

2- ماهية البطالة وتطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

1-2 تعريف البطالة: تعددت الكثير من التعاريف الخاصة بالبطالة إلى أنها متقاربة إلى حد كبير، فالاقتصادي chiller عرّفها على أنها عدم قدرة الراغبين في العمل في إيجاد فرصة للعمل⁸، في حين عرفها أحمد حسين الرفاعي على أنها التعطل

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج⁹، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، مصطلح بدون عمل " يقصد به " بطل " ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية¹⁰:

- أن يكون في سن العمل أي ما بين 16 و 60 سنة؛
 - بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من العمل بأجرة أو بدونها)؛
 - أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
 - أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.
- في حين يعرف يرى المكتب الدولي للعمل أن فئة البطالين من كل الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا انفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية¹¹:
- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
 - متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بعمل فورا؛
 - يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.
- ومن خلال التعاريف السابقة، نجد أنها تتفق على أن البطالة هي قدرة فئة معينة تتجاوز السن القانوني المحدد لممارسة أي عمل بشرط توفر الرغبة والقدرة على العمل، اضافة الى السعي للحصول على عليه، وتُعتبر البطالة أحد أبرز المشاكل الاقتصادية حاليا خاصة في ظل الأزمات المتتالية، حيث تؤثر بشكل أساسي على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة في أوقات الكساد.
- وحسب قانون أوكن نسبة للاقتصادي "أرثر اوكن" فإن هناك علاقة غير مباشرة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 2 بالمئة، سينتج عنه زيادة في معدلات البطالة بنسبة 1 بالمئة، أي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة هي علاقة عكسية بمقدار الضعف، وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة (unemployment rate) وفق العلاقة التالية¹²:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع القوة العاملة}}$$

وتمثل القوة العاملة هم السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الاطفال دون 15 سنة وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل، إضافة إلى الطلاب بكل مستوياتهم، أما العاطلون عن العمل فهم الاشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدون وظيفة.

2-2 أسباب البطالة : هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي الى ارتفاع مستويات البطالة ويمكن ايجازها كما يلي¹³:

- 1 تباطؤ وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- 2 ارتفاع معدلات النمو السكاني، سوء التخطيط التعليمي وما يرافقه في زيادة مخرجات النظام التعليمي وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل؛
- 3 زيادة عرض العمل الناتج عن هجرة العمال من الريف للمدن بالإضافة إلى زيادة تدفق العمالة الوافدة؛
- 4 عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يرافقه من انعدام ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين، وبالتالي انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي؛

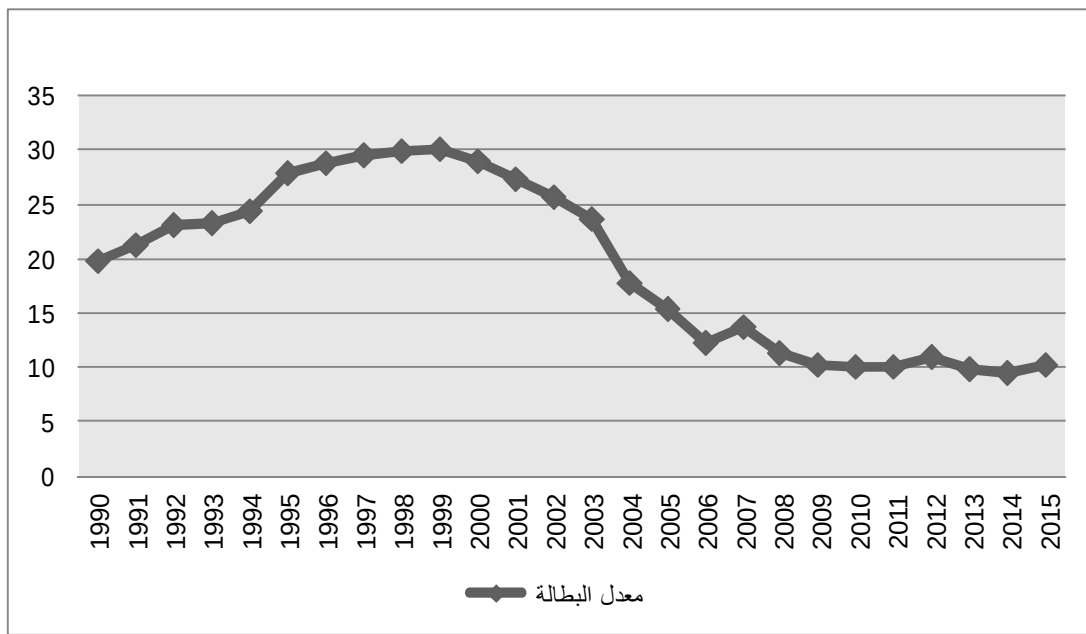
أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

1] التغيرات التقنية في الطرق الانتاجية، نتيجة التقدم العلمي والذي بدوره يهدف إلى إحلال الآلات والمعدات الحديثة محل العمال؛

2] الأزمات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الدول النامية والمتقدمة على الأزمات والمتقدمة على حد سواء مثل أزمة الخليج عام 1990، والحرب على العراق عام 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008.

2-3 تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015): شهدت البطالة في الجزائر عدة تحولات بداية من الاستقلال مع تبني نهج الاقتصاد الموجه بالتزامن مع مرحلة انخفاض أسعار النفط، ثم مروراً إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، ثم مرحلة تبني البرامج التنموية والتي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعاً محسوساً والشكل البياني يوضح تطور معدلات البطالة من 1990 إلى 2015:

شكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال المنحنى وفي نفس السياق الذي سلكته المؤشرات السابقة، فإن معدل البطالة شهد مراحل متعددة، فالمرحلة الأولى كانت خلال تسعينيات القرن 20 وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية أين شهدت ارتفاعاً محسوساً ابتداءً من سنة 1990، حيث قدرت ب 19.7% لتتزايد بشكل مضطرد ليصل إلى 27.9% سنة 1995 ويستمر في الارتفاع لتصل إلى ذروتها سنة 1999 بمعدل 30%، ويعود هذا الارتفاع إلى الوضع الاقتصادي الصعب في هذه الفترة، والذي تمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية وارتفاع المديونية بسبب انهيار أسعار النفط، مما أدى إلى دخول البلد في حالة انكماش وانتقل أثر ذلك على سوق الشغل، أما في الفترة الثانية والتي تمتد من 2000 إلى 2015 فشهدت هذه الفترة انخفاضاً محسوساً في معدلات البطالة حيث انتقلت من 28.9% سنة 2000 إلى 10.1% سنة 2015، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مستويات الانفاق العام التي شهدته هذه المرحلة بسبب ارتفاع أسعار النفط، والتي وُجّهت إلى برامج التنمية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين وضعية سوق الشغل.

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

المحور الثالث : دراسة تطبيقية لأثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تعتبر سياسة الانفاق العام من أهم السياسات التي بإمكانها التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تحقيقها لأهم الأهداف التقليدية المسطرة، ومن بين هذه الأهداف تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة الكاملة أو بعبارة أخرى تخفيض معدلات البطالة الى المستويات المقبولة، وعلى هذا الأساس فإنه كلما كانت السياسات مرنة وذات فعالية وكفاءة، كلما كانت فعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل، فالتوسع في الانفاق العام يساهم في الرفع من مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الاستثمار وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل.

وعليه فإن التوسع في الإنفاق العام من شأنه أن يساهم من تخفيض مستويات البطالة والعكس الصحيح، أما في حالة اتباع سياسات انكماشية من شأنه أن يؤثر على النشاط الاقتصادي ومستوى العمالة.

1- متغيرات النموذج

ارتأينا أن تكون متغيرات الدراسة القياسية كما يلي:

- Dep : ويمثل متغيرة الانفاق العام
CH : ويمثل متغيرة معدل البطالة.

من أجل دراسة تأثير سياسة الانفاق العام على معدلات البطالة، قمنا بإدخال اللوغاريتم العشري على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحدات المتغيرات وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تخضع المرحلة الأولى دراسة خصائص السلاسل الزمنية، وذلك من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) وديكي فولر المطور (ADF).

2-2 اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلتين L_{Dep} و L_{CH} مستقرة أم لا، نستخدم اختبار الجذر الأحادي (ADF) عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) كما يلي:

جدول رقم (01): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسعة (ADF)

القيمة المحدولة عند مستوى 5%	L_{Dep}	L_{CH}		
3.61-	4.88-	2.29-	(6)	السلسلة الأصلية
2.73-	2.63-	0.35-	(5)	
1.95-	2.44	1.36-	(4)	
3.61-	5.43-	3.90-	(6)	سلسلة الفروق الأولى
2.73-	6.10-	3.68-	(5)	
1.95-	3.54-	3.44-	(4)	
	I(1)	I(1)	درجة التكامل	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام مخرجات Eviews 0.8

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في كل من سلسلة معدل البطالة وسلسلة الانفاق العام أي أن السلاسل غير مستقرة، ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى والذي يوضحه الجدول السابق، حيث نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في جميع سلاسل الدراسة وبالتالي هي مستقرة من الدرجة الأولى.

بما أن السلاسل L_{CH} و L_{Dep} غير مستقرة في المستوى الأصلي ومستقرة في المستوى الأول من نفس الدرجة، هذا يقودنا إلى القيام باختبار علاقة السببية لغرانجر بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر.

3- دراسة اتجاه العلاقات السببية لغرانجر

لاختبار العلاقة السببية لغرانجر، لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج VAR(p) للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Shwarz حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz ومن خلال برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (02): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

درجات التأخر	1	2	3	4
Akaike	3.18-	2.88-	3.16-	3.15-
Schwarz	2.98-	2.48-	2.57-	2.36-

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=1$ والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike وأدنى قيمة لمؤشر Shwarz، وعلى هذا الأساس فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=1$.

بعد القيام بإيجاد عدد الفجوات والتي تساوي $P=1$ نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج اختبار السببية لغرانجر

الملاحظة	Prop	F-statistic	الفرضيات
وجود علاقة سببية في اتجاهين	0.0134	7.23276	LTch لا يسبب LDep
(الانفاق العام اتجاه البطالة والعكس)	0.0019	12.4895	LDep لا يسبب LTch

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام مخرجات Eviews 8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة Prob de F-Stastic أكبر من 0.05 في كلتا الحالتين، والذي تتمثل في وجود علاقة سببية متبادلة بين الانفاق العام ومعدل البطالة، حيث نلاحظ أن $(0.05 < 0.00134, 0.05 < 0.0019)$ ، أي أن التغير في الانفاق العام يسبب التغير في معدلات البطالة في المدى القصير والعكس.

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

4- اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (Johansen Test): جاءت نتائج اختبار جوهانسن في الجدول التالي:

شكل رقم (03): نتائج اختبار جوهانسن

Prop	احصائية λ trace		القيمة الذاتية	الفرضيات
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%		
0.0082	20.44661	15.49471	0.573330	None
0.9441	0.004748	3.841466	0.000198	At most 1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الأجل الطويل.

5- تقدير نموذج Ecm: بعد أن تأكدنا من أن السلسلتين مستقرتان من نفس الدرجة (من الدرجة الأولى) وبعد تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، نحاول أن نمذج العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

5-1 أولاً: تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$LCh=6.305- 0.545LDep$$

$$(16.801) \quad (9.801)$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c)

من خلال المعادلة أعلاه، نلاحظ من تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أنها جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، وهذا ينطبق على طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كلي على الانفاق العام في دعم وتيرة التشغيل من خلال الانفاق على البرامج التنموية ودعم أجهزة التشغيل.

5-2: تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير: باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل

المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في النموذج التالي:

$$D(LCH) = -0.21 \left[LCH(-1) + 0.545LDEP(-1) - 6.939 + 0.245DLCH(-1) - 0.183DLDEP(-1) + 0.0028 \right]$$

$$[-2.712] \quad [9.806] \quad [-6.939] \quad [1.265] \quad [-1.190] \quad [0.083]$$

$$FS = 3.16, \quad N = 25, \quad R^2 = 0.32$$

من خلال المعادلة السابقة أعلاه يتضح بأن قوة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.32، هذا ما يبين بأن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة تفسر التغير والتقلبات في معدل البطالة بنسبة 32%.

ومن خلال المعادلة أيضا يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (-2.71) ومعنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (2.71) وهي أكبر من القيمة المحدولة (2,064)، وهذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير سياسة الانفاق العام على معدل

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

البطالة، أي أنه عند حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل البطالة (1/0.21) سنة حتى يصل الى وضع التوازن في المدى الطويل .

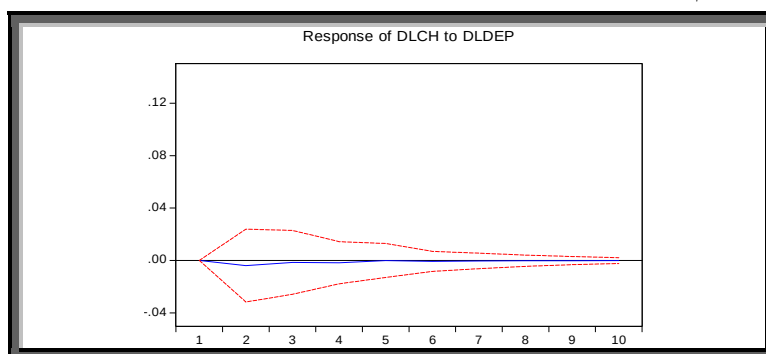
كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة المساوية لـ (3,18) أكبر من القيمة الجدولة البالغة (2,78)، وهذا يدل على أن النموذج معنوي إجمالاً، أي احتمال وجود علاقة بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الطردي بين معدل البطالة و معدل البطالة بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة معدل البطالة تؤدي إلى ارتفاعها في السنة المقبلة ب (0.245).

كما وأشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع العكسي بين الانفاق العام في و معدل البطالة بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة الانفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في السنة المقبلة ب (0.183) في السنة التي تليها.

6- أثر الصدمات و دوال الاستجابة : سوف نقوم بإحداث صدمة في احد المتغيرتين تم نتبع الأثر الناتج عن هذه الصدمة في المتغيرة الأخرى وكانت النتائج كما موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (05): استجابة معدل البطالة نتيجة إحداث صدمة في الانفاق العام



المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام مخرجات Eviews 8

من خلال الشكل، نستنتج ان حدوث صدمة إيجابية بـ 1 % في النفقات العامة تؤدي إلى استجابة فورية متذبذبة في معدلات البطالة، حيث انخفضت في الفترة الثانية (تأثير سلبى أقصى بقيمة 2 % في الفترة الأولى)، لتستمر في الانخفاض خلال المديين المتوسط والطويل وعلى مدار الفترات المتبقية (تأثير سلبى أقل بقيمة 1.8 % في الفترة العاشرة).

نتائج واقتراحات البحث

إنّ الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز التأثير الموجود بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، بالاعتماد على اختبار السببية لغرانجر وأسلوب التكامل المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل و القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ولقد دلت نتائج التقدير على عدم استقرار سلسلتي الدراسة على المستوى الأصلي واستقرارها في الفرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهو ما يُدعم عدم صحة الفرضية الأولى، أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على وجود علاقة تبادلية بين الانفاق العام ومعدل البطالة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، كما دل اختبار جوهانسن للعلاقة بين الانفاق العام و معدل البطالة على وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى 5%، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثالثة، وبالتالي وجود علاقة طويلة المدى،

أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

حيث يتضح من معادلة العلاقة أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية، فمتغيرة الانفاق العام المفسرة لتغير معدل البطالة أخذت الإشارة السالبة، وهذا ما يتطابق مع الواقع الاقتصادي الجزائري. وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق العام كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، فكلما زادت معدلات أسعار النفط تزداد معها إيرادات الخزينة العمومية وبالتالي الزيادة في حجم الانفاق العام الموجه أساسا لتمويل البرامج التنموية خاصة خلال الفترة (2000-2015) مما ساهم في فتح مناصب شغل والرفع من وتيرة التشغيل، إضافة إلى الإجراءات والتدابير التي قامت بها الدولة من مكافحة البطالة من خلال خلق أجهزة خاصة للتشغيل، والتي يستند مصدرها الأساسي إلى الانفاق العام الموجه لها، إلا أن هذا التوسع في سياسة الانفاق العام لم يعكس حقيقة معدلات البطالة المسجلة باعتبارها بطالة مقنعة، ولا تترجم حقيقة المبالغ الكبيرة المرصودة الموجهة للمشاريع التنموية ودعم وتيرة الانتاج وخلق قاعدة زراعية وصناعية تعمل على امتصاص البطالة بشكل مستديم. ونقترح في هذا البحث جملة من المقترحات تتمثل في ما يلي:

- 1- تفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى في تنشيط سوق العمل على غرار السياسة النقدية والتجارية وتكييفها مع المستجدات الدولية الحالية وعدم الاعتماد على السياسة المالية فقط في خلق مناصب الشغل؛
- 2- التوجيه الكفئ لأدوات السياسة المالية بما يضمن تحقيق معدلات بطالة حقيقية وليست ظرفية؛
- 3- تكييف القوانين المتعلقة بالاستثمار سواء الأجنبي والمحلي والذي يعتبر المحرك الأساسي في خلق الثروة والعمالة، حيث أضحت هذه القوانين غير قادرة على جلب المستثمرين وأرباب العمل الأجنبية والمحلية.

الهوامش

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2004 -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 02.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 208.

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2010، ط1، ص 191.

⁴ بلعوزين علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 100.

⁵ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 55.

⁶ نوزاد الهيتي، منجد الخشالي، المنهج الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص 82.

⁶ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 317.

⁸ Bradley R Chiller, The economy today, éd 11, McGraw-Hill, USA, 2008, p109.

⁹ أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة 11، دار وائل للنشر، الاردن، 2014، ص 265.

¹⁰ لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008-2009، ص 05.

¹¹ Jérôme Gautié, Le chômage, édition la Découverte, Paris, 2015, P10.

¹² Paul krugman, robin wells, Economics, 3édition, worth publishers, usa, 2013, p247

¹³ سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الاردن، 2013، ص 189.